



نخيل نيوز - متابعة

أعلنت هيئة النزاهة، اليوم السبت، عن استرداد مدان اقترف جريمة الإضرار بالمال العام من السلطات التركية. وقال بيان لهيئة النزاهة تابعته "نخيل نيوز" إن "جهود الهيئة في المتابعة والتقصي والتنسيق مع الجهات الداخلية والخارجية المختصة اسفرت عن استرداد أحد المطلوبين من السلطات التركية إثر تورطه باقتراف جرمي إضرار المال العام ومخالفة الواجبات الوظيفية".

وأوضح البيان أن "الهيئة تمكنت من استرداد المدان (سمير يونس شكر) من السلطات التركية، وهو أحد المسؤولين العاملين في سايلو كركوك التابع للشركة العامة لتجارة الحبوب".

وأشار إلى أن "المدان أقدم عندما كان عضواً بلجنة صرف الصكوك في السايلو على صرف مبالغ وسلف الصكوك العائدة لأحد المشتكين عن قيمة تسويقه مادة القمح دون علمه وموافقته التحريرية إلى أحد المتهمين"، منبهة إلى أنه "أقدم أيضاً على توزيع صكوكٍ خاصة بمسوقين لشخص دون أن تكون لديه وكالة من الفلاحين تخوله استلام الصكوك".

وتابع البيان أن "جهود وإجراءات دائرة الاسترداد في الهيئة التي نظمت ملفي الاسترداد بالقضيتين ومُتابعتهما الدورية مع الجهات المعنية، لا سيما مديرية الشرطة العربية والدولية في وزارة الداخلية والجهات القضائية خاصة جهاز الادعاء العام، أثمرت عن صدور نشرةٍ دولية حمراء وإذاعة بحث بحق المدان الذي تم على إثرها احتجازه في الأراضي التركية، بعد التنسيق بين مديرية الشرطة العربية والدولية ومكتب الانتربول في العاصمة التركية (أنقرة)".

وأشادت هيئة النزاهة في بيانها "بالتعاون والتنسيق العالين بين القسم التنسيقي لوزارة الداخلية الاتحادية في إقليم كوردستان مع جهة الإبداغ في الإقليم (مديرية الأساسيش العامة) بدءاً بتسليم المدان عبر منفذ إبراهيم الخليل، حتى تسييره مخفوراً إلى محكمة الموضوع في كركوك".

وأضافت أن "محكمتي الجنايات والجنح في كركوك سبق أن أصدرتا حكمين غيابيين يقضيان (بمجموعهما) بسجن المدان وحبسه مدة ثمانين سنوات، استناداً إلى أحكام المادتين (340 و 331) من قانون العقوبات رقم (111 لسنة 1969)، بعد أن رأنا الأدلة والإثباتات كافية لإدانته باقتراف جرمي الإضرار بالمال العام ومخالفة الواجبات الوظيفية".